

تقييم أداء المناخ الاستثماري في ضوء بعض المؤشرات الدولية

أحمد إبراهيم عفيفي
كلية التجارة
جامعة بنها

أ.د/رشاد محمد عبده
أستاذ الاقتصاد
كلية الاقتصاد – جامعة القاهرة

أ.د / نادية على سالم النمر
أستاذ الاقتصاد
كلية التجارة – جامعة بنها

تقييم أداء المناخ الاستثماري في ضوء بعض المؤشرات الدولية

أحمد إبراهيم عفيفي

كلية التجارة

جامعة بنها

أ.د/ رشاد محمد عبده

أستاذ الاقتصاد

كلية الاقتصاد – جامعة القاهرة

أ.د / نادية على سالم النمر

أستاذ الاقتصاد

كلية التجارة – جامعة بنها

الملخص

تستهدف الدراسة مفهوم المناخ الاستثماري ومكوناته و الذي يشمل توفير مناخ ملائم سياسي واقتصادي وتشريعي وتكنولوجي ، ان سوء المناخ الاستثماري يكون له اثر سلبي علي الاستثمار وينعكس ذلك علي انخفاض كل من الإنتاج والدخل وفرص العمل وما يستتبعه من انخفاض مستويات المعيشه وان المناخ الاستثماري ظهرت أهمية تقييم أداء المناخ الاستثماري وبصفة خاصة خلال العقدين السابقين ، ويمكن تقييم وقياس اداء المناخ الاستثماري في كل دولة تبعا لمؤشرات متعددة ، قد تم القاء الضوء على بعض المؤشرات الدولية لتقييم اداء المناخ الاستثماري مثل مؤشر التنافسية العالمية، مؤشرى قياس الأداء والإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر، مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر الاندماج فى العولمة، مؤشر سهولة أداء الأعمال.

الكلمات المفتاحية : المناخ الاستثماري ، مؤشر سهولة أداء الأعمال ، مؤشر التنافسية العالمي ، مؤشر الحرية الاقتصادية

Evaluating the performance of the investment climate through some international indicators

Ahmed Ibrahim Afifi

Faculty of Commerce

Benha University

Prof. Dr : Rashad

Mohamed Abdo

Prof. of Economics

Faculty of Economics

Cairo University

Prof. Dr : Nadia Aly

Salem Elnemr

Prof. of Economics

Faculty of Commerce

Benha University

Abstract

The study aims at the concept of the investment climate and its components, which includes the provision of an appropriate political, economic, legislative and technical climate. The bad investment climate has a smooth impact on investment and this is reflected in the decline of both production, income and work opportunities and the consequent salvation of living standards. The investment climate, especially during the past two years, and it is possible to evaluate the measurement of the available investment water in each country for several indicators. Some international indicators have been highlighted to evaluate the performance of the investment climate, such as the global competitiveness index, the indicators for measuring performance and potential for foreign direct investment, the index of economic freedom, the index of integration In globalization, the index of ease of doing business

Key words: investment climate , the index of ease of doing business, index of integration In globalization ,index of economic freedom.

أولاً : مقدمة:

تتباين و تختلف الآراء حول وضع مفهوم موحد لمناخ الاستثمار و يمكن الإشارة الي انه مجمل الأوضاع والظروف التي تتشكل في ظلها العملية الاستثمارية – وهذه العناصر (الأوضاع والظروف) متداخلة ومتشابكة وقد تقوم بدور ذو أثر ايجابي أو سلبي - في تحقيق معدلات الاستثمار المرغوبة .

ويتأثر الاستثمار بمحددات منها البيئة الاقتصادية - فمثلاً قد يؤدي ارتفاع معدلات التضخم وعدم استقرار سعر الصرف إلي تأثيرات سلبية – وكذا التغيرات غير المتوقعة في المناخ السياسي قد تؤدي الي مخاطر مثل مخاطر نزاع الملكية ومخاطر التأميم والمصادرة وغيرها – كما أن الاستقرار التشريعي والقانوني والإجراءات البيروقراطية والاطار المؤسسي والتنظيمي للمؤسسات تؤثر في القرار الاستثماري ، وكذلك يتأثر الاستثمار بهيكل الاقتصاد مثل حجم السوق المحلي والأجنبي- ومدي توافر الموارد الاقتصادية والموارد البشرية والبنية الأساسية وعلي مستوي المحددات المرتبطة بالسياسات الاقتصادية مثل سعر الفائدة والضرائب والحوافز والضمانات فأنها جميعاً محدثات الاستثمار^(١).

- حيث أن للاستثمار محدثات اقتصادية وغير اقتصادية – ومن محدثاته المناخ الاستثماري سواء كان في النواحي السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية وكل ما يحيط بالمستثمر ، وفي ضوء المناخ الاستثماري يتخذ المستثمر قراراته بالاستثمار أو عدمه – بحسب النتائج المتوقعة من أرباح أو تحقيق التوسع أو الانتشار للمشروع الذي يطمح المستثمر في إقامته – أو الاستمرار من عدمه في المشروعات القائمة بالفعل^(٢).

و يمكن النظر إلى المناخ الاستثماري كمجموعة من الظروف والسياسات الاقتصادية والسياسية والقانونية والتي يمكن أن تؤثر في اتخاذ القرار بالاستثمار في دولة ما بحسب بيئة الاستثمار في أي دولة يظهر دوره في تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات في الدول وذلك حتى يجني المستثمر ثمار استثماراته وتوسعاته واستمرارية المشروعات واستدامتها^(٣).

ومما لا يدعو مجالاً للشك أن الاستثمار سبباً مباشراً لزيادة الإنتاج وخلق فرص العمل وزيادة الدخل القومي و بالتالي حدوث النمو الاقتصادي وغيرها من النتائج الإيجابية على اقتصاديات

(١) د/ محمد الجرواني: محدثات الاستثمار في مصر (٧٥ – ١٩٩٧) – رسالة دكتوراه – جامعة قناة السويس – كلية التجارة ٢٠٠٢ ص ٩٣

(٢) ولاء مجدي رزق : تأثير بيئة الأعمال على جذب الاستثمار المحلي والأجنبي في مصر ، دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه ، ٢٠١٩ ص ٧٤

(٣) شيرين حنفي : إصلاح البيئة التشريعية والمؤسسية وأثرها على معدلات نحو الاستثمار خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٠٦) رسالة ماجستير ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٨ .

الدول و بصفة خاصة واكثر أهمية للدول النامية والآخذة في النمو لمواجهة مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية مثل البطالة والفقر والجوع وغيرها.

وفيما يلي بعض التعريفات والمفاهيم المعنية بالمناخ الاستثماري:

يعرف المناخ الاستثماري بأنه: "مجملة الأوضاع السياسية والاقتصادية والإدارية والقانونية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح مشروع استثماري في بلد معين وتؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته من بلد إلى بلد آخر"^(٤).

و بتعريف مشابه للسابق يمثل المناخ الاستثمار " مجموعة الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر ومنفعته - بتوجيه استثماراته من بلد لأخرى"^(٥).

كما يتم تعريف المناخ الاستثماري بأنه : " درجة الثقة في سياسات الدولة تجاه الاستثمار وارتباط ذلك بالتشريعات والممارسات العملية، والظروف الداخلية والدولية التي تؤثر في النشاط الاستثماري بوجه عام وتتأثر بها"^(٦).

—أو كما ورد في تقرير البنك الدولي عن التنمية بأن مفهوم المناخ الاستثماري : هو مجموعة العوامل الخاصة التي تحدد شكل الفرص والحوافز والضمانات التي تتاح للاستثمار – وتجعله منتجاً وتخلق فرص العمل وتخفف من تكاليف مزاوله الأعمال"^(٧).

ولا يفوتنا تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار للمناخ الاستثماري وفقاً لتقريرها الصادر عام ١٩٩٣ بأنه : " مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية المكونة للبيئة التي تتم فيها عملية الاستثمار خاصة وأنها عناصر متداخلة ومتراصة تؤثر في بعضها البعض"^(٨).

ويلاحظ ان هذه المفاهيم و التعريفات تركز فقط على الاوضاع و السياسات التي تقوم بها الدولة ، وبصفة خاصة السياسات الاقتصادية التي تؤثر على المناخ الاستثماري الا أنه أغفل الشروط والمقومات الاقتصادية التي تمثل الاسس والاطر التي يمكن أن تنمو فيها المشروعات باختلاف انواعها وأهمل نقاط أخرى كالمقومات الفنية والتكنولوجية والبشرية بالدولة والحوافز والضمانات التي لها دور في جذب المزيد من الاستثمارات .

(٤) عبد الرحمن طه، " ضمانات الاستثمار في البلاد العربية ، دور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار "، بحث ندوة سياسات الاستثمار في البلاد العربية التي نظمتها الصندوق العربي للإقتصاد والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، الكويت، ديسمبر ١٩٨٩، ص ٥.

(٥) سعيد النجار، " نحو استراتيجية قومية للإصلاح الإقتصادي "، دار الشروق، مصر، ١٩٩٥، ص ٢٠ .

(٦) إيناس رفعت صالح، " دور الاستثمارات العربية المباشرة في النشاط الإقتصادي المصري "، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٢، ص ١٩ .

(٧) موقع البنك الدولي – الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في الدول العربية ٢٠١٩

(٨) دريد محمود السامرائي، " الاستثمار الأجنبي .. المعوقات والضمانات القانونية "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٧٥-٧٦ .

ومن ناحية اخرى يعرفه البعض بأنه: " البيئة التي يمكن للقطاع الخاص الوطني والأجنبي أن ينمو في رحابها بالمعدلات المستهدفة حيث أن تهيئة المناخ الاستثماري يعد شرطاً ضرورياً لجذب الاستثمارات"^(٩).

وهذا التعريف وضح المناخ الاستثماري بأنه البيئة المناسبة والجاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي، ولكنه أهمل مكونات المناخ الاستثماري والسياسات المتبعة في الدولة وحيث أن إصلاح مناخ الاستثمار - ضروري للنمو الاقتصادي والحد من الفقر علي أكثر من (٢٥) دراسة حالة - فان ذلك يتطلب العمل قدر كبير من الاهتمام في كيفية تهيئة مناخ الاستثمار - من خلال ثلاثة جوانب وهي اغتنام فرص الإصلاح - ومواجهة الأزمات - والعمل علي تحفيز فرص النمو^(١٠)، حيث أن النظم و المؤسسات واللوائح الصديقة للمستثمرين وإصلاح مناخ الاستثمار يوفر فرص جيدة للمستثمر ويعد للمناخ الاستثمار دور هاماً في جذب الاستثمار وبالتالي الإسهام في زيادة معدلات النمو^(١١). كما ان الحوافز والعوامل المؤهلة للبيئة الاستثمارية متمثلة حوافز استثمارية مثل (حوافز مالية - حوافز ضريبية - حوافز تنظيمية - الشفافية وتبادل المعلومات - النفاذ التفضيلي للأسواق - الاستقرار التشريعي وصولاً ل ضمانات الاستثمار) لها دورا بارزا في جذب الاستثمار وتحفيز النمو الاقتصادي^(١٢).

- وتجدر الإشارة الي أن مناخ الاستثمار ليس مصطلحاً مرادفاً لمناخ وبيئة الأعمال، حيث أن مفهوم مناخ أو بيئة الأعمال أوسع من مناخ الاستثمار، حيث يشمل مناخ الاعمال البيئة السياسية والاجتماعية والأمنية والاقتصادية- بالإضافة الي السوق ومكوناته بجانبه (منتج - مستهلك) وكذا المشروعات القائمة بالفعل سواء كانت تجارية او صناعية او خدمية او اي اعمال تمارس بغض النظر عن كونها اصول انتاجية جديدة (استثمار) ام اصول انتاجية قائمة بالفعل^(١٣).

ويمكن ان تقترح الدراسة مفهوم للمناخ الاستثماري بأنه : "كافة الظروف والأوضاع

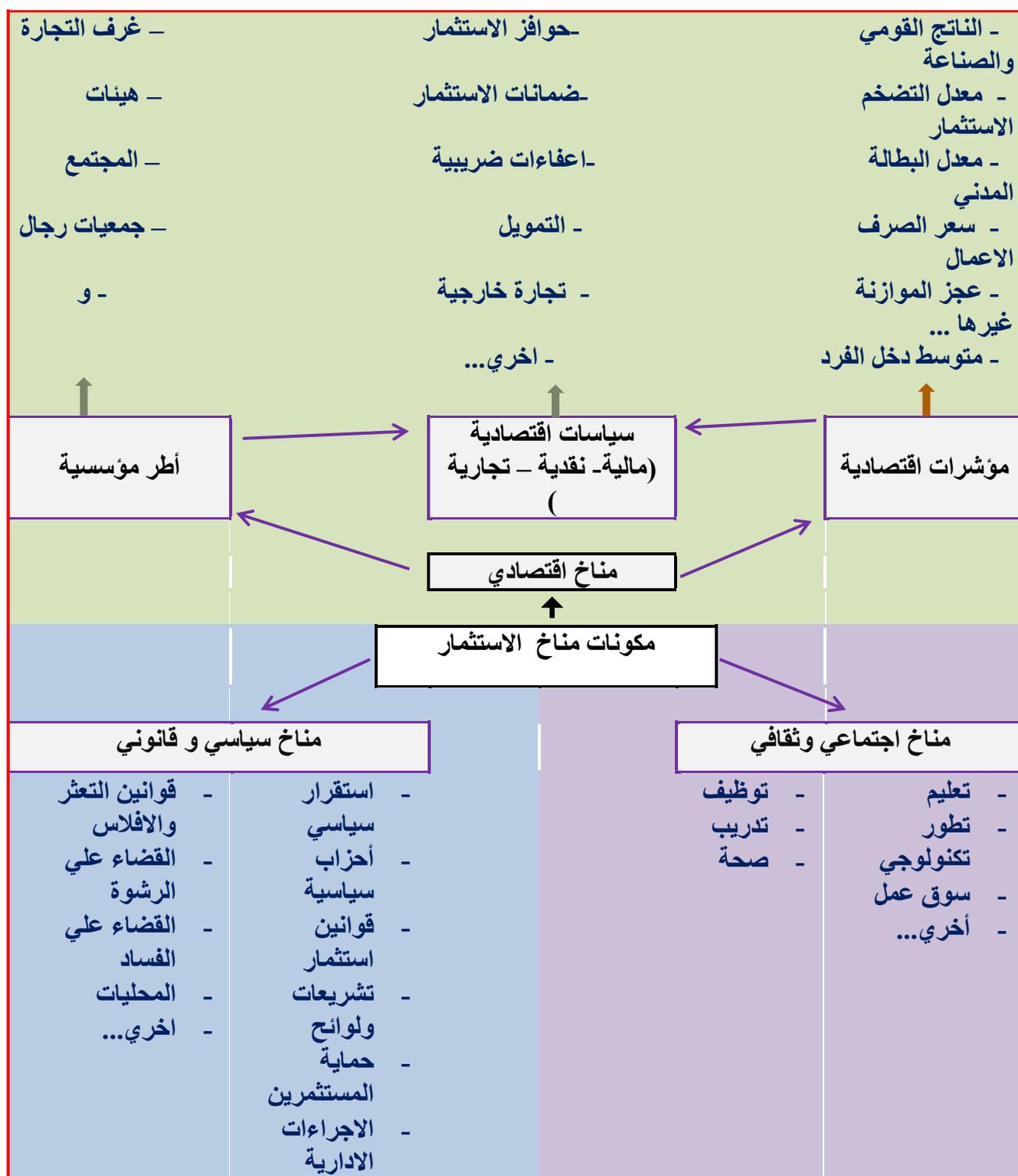
السياسية والاقتصادية والإدارية والقانونية والاجتماعية- ومجمل السياسات والاجراءات

الحكومية ذات الصلة بالمستثمر -والتي تؤثر في قرار توجيه استثماراته "

ثالثاً: عناصر و مكونات المناخ الاستثماري:

(٩) سامي عفيفي، " الاقتصاد المصري بين الواقع والطموح "، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٨٨، ص ٥٠ .
 (١٠) توماس وآخرون -إصلاح مناخ الاستثمار - دراسة منشورة (موقع البنك الدولي)، ٢٠٠٦ .
 (١١) حازم البيلوي - مناخ الاستثمار والقوانين الاستثنائية - دراسة منشورة - الأهرام ٣٠ يناير ٢٠٠٥ .
 (١٢) سارة الجزائر، الحوافز والعوامل المؤهلة للبيئة الاستثمارية في العالم العربي استناداً لأفضل الممارسات -دراسة منشورة ، اتحاد الغرف العربية - سبتمبر ٢٠١٩ .
 (١٣) ولاء مجدي رزق : مرجع سابق ص ١٤٢

ويمكن تلخيص مكونات المناخ الاستثماري في الشكل التالي:



شكل رقم (٣) من اعداد الباحث

ويلاحظ من مكونات مناخ الاستثمار تعددها وتشعبها مما يجعل الامر ليس باليسير للحكم على مدى جودة وملائمة المناخ الاستثماري او إمكانية التقييم لمناخ او بيئة الاعمال

ثانيا :الدراسات السابقة

أولا : مجموعة من الدراسات المرتبطة بالمناخ الاستثماري

أمل الدح ، أثر التغيرات الاقتصادية والمؤسسية على المناخ الاستثماري في مصر خلال الفترة (٢٠٠٧ – ٢٠١٥) دراسة مقارنة ، ٢٠١٩ ، رسالة دكتوراه – جامعة عين شمس – مصر.وتهدف هذه الدراسة إلى دراسة المتغيرات الاقتصادية والمؤسسية وكيفية تأثيرها على المناخ الاستثماري في مصر في شكل مقارنات مع الدول الأخرى التي حققت نجاحاً في هذا الشأن.و كانت نتائج الدراسة : أن التغيرات الاقتصادية والسياسية لها من التأثير الواضح على جذب الاستثمار.

دعاء سالم ، دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في تهيئة المناخ الاستثماري " دراسة مقارنة بين مصر وإسرائيل وتركيا "، ٢٠٠٥ ، مصر.،حاولت الباحثة تناول مكونات مناخ الاستثماري بشكل عام – في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي – لكنها لم توضح الأثر النهائي على الاستثمار.

حربي عريقات ، مناخ الاستثمار في الوطن العربي " الواقع والعقبات والآفاق المستقبلية " ، ٢٠٠٧ – عمان – الأردن- وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة المناخ الاستثماري في الوطن العربي وماهية المعوقات التي تواجه الاستثمار – بالإضافة إلى التعرف على الآفاق المستقبلية لمناخ الاستثمار في ظل التحديات المعاصرة.ونتائج الدراسة : ضرورة الإسراع في وضع الحلول اللازمة لكل معوقات المناخ الاستثماري من أجل القضاء تدريجياً على جميع أشكال التبعية للخارج – خاصة وأن الوطن العربي لديه الإمكانيات البشرية والطبيعية والمالية – وذلك عملاً على تحقيق التنمية المستدامة.

مروان عبد المالك، وحيد حسن: دور مؤشرات مناخ الاستثمار في تحفيز النمو الاقتصادي دراسة قياسية عن ماليزيا (١٩٩٠ – ٢٠١٦) – كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد ٢٠١٨ ، وتهدف الدراسة إلى الإجابة عما اذا كان تهيئة مناخ الاستثمار من الأمور الأساسية لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي وبالتالي تسريع النمو الاقتصادي – وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة سببية أحادية موجبة بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي والمحلي كما أن هناك علاقة موجبة بين المناخ الاستثمار والاستثمار المحلي الأجنبي.

ثانيا : مجموعة من الدراسات المرتبطة بعلاقة المناخ الاستثماري ببعض المؤشرات

مختار بونقاب وآخرون ، أثر المناخ الاستثماري على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر) ، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال ، المجلد (٢) العدد (١) (جامعة غرداية).هدف الدراسة :تتمحور حول معرفة حالة المناخ الاستثماري في الجزائر ومدى إمكانية إسهامه في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.النتائج : إن المناخ الاستثماري في الجزائر غير ملائم وبحاجة إلى إعادة تهيئة للمساهمة في جذب الاستثمار الأجنبي من خلال الاستفادة من التجارب الناجحة

بلقاسم محمد، نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة وهران، ٢٠١٢/٢٠١٣، والتي أشارت إلى مدى دعم ودور المؤسسات في تشجيع و جذب الاستثمار وأهمية دور تلك الأدوار كمحددات للنمو الاقتصادي وفيما يلي بعض الدراسات الأجنبية والتي بحثت وتوصلت إلى بعض النتائج التي تربط بين المناخ الاستثماري و بعض المؤشرات

النتائج	المحددات	السنة	الجهة
تمثل المحددات الرئيسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية	متغيرات الاقتصادي الكلي مثل حجم السوق – الضرائب – التضخم – نظام سعر الصرف – الإصلاحات الاقتصادية – وتحرير التجارة الخارجية – الموارد الطبيعية – التعقيدات الإدارية	2001	Garibaldi, Pietro
تساهم في ارتفاع التكاليف الإدارية والتقليص من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	الفساد – الحوكمة السيئة	2002	Morisset LumengaNeso
عوامل تشكل درجة من الأهمية علي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	درجة الانفتاح الاقتصادي – البنية التحتية – العائد علي الاستثمار	2002	Asiedu
عوامل تشكل ركيزة أساسية لتشجيع أو خفض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوطين الشركات متعددة الجنسية.	حجم السوق المحلية – المسافة وتكاليف النقل – الحوافز الضريبية – مناخ وبيئة الأعمال – درجة الانفتاح الاقتصادي للبلد المضيف.	2002	Levasse ur
يؤثر سلباً علي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستقرار السياسي – حجم السكان – ومستوي التصنيع وتلق المساعدات – الاستهلاك العام في الناتج المحلي	2004	A.F. Mkenda et B.K.Mkenda
عوامل تساهم في عرقلة تشجيع الشركات متعددة الجنسيات علي الاستثمار في الدول المضيفة والذي يؤدي إلى تقليص حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	حجم الخدمات العمومية – عدم الاستقرار السياسي – الفساد – نوعية النظام القضائي	2007	Stein

ويأت الاهتمام بمناخ الاستثمار عنصراً أساسياً لنجاح عمليات التنمية فهو منظومة متكاملة من الإجراءات والسياسات والمؤسسات التي تخلق بيئة تحفز المستثمرين – فوجود – بنية أساسية تحتية وطرق وموانئ – ووسائل اتصال وقوي عاملة مدربة ومؤهلة – ونظام قانوني وسياسي ومؤسسي – يحقق عنصراً رئيسياً جاذباً للاستثمار (١٤).

وقد أوضحت دراسة (Moore, Schmitz) أهمية البيئات السياسية والمؤسسية في الدول الفقيرة – بما يسمح للاستثمار الخاص سواء كان محلياً أو أجنبياً بالنمو و المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي – من خلال الحماية القانونية والضمانات والحوافز وإجراءات مزاولة النشاط الاقتصادي والإجراءات الإدارية وتوصيل الكهرباء تيسير الحصول على التمويل وغيرها من إجراءات تسوية المنازعات وإجراءات التقاضي – في تحقيق استقرار الاستثمار في بيئة الأعمال (١٥).

أما مقترح الباحث : فإن دراسته تختلف عما سبق في أنه موجه نحو دراسة وتحليل المناخ الاستثماري – في شكل دراسة تحليلية وصفية لأهم المؤشرات للمنظمات والمؤسسات الدولية الصادرة بشأن تقييم أداء المناخ الاستثماري .

ثالثاً : مشكلة الدراسة

تأسس على ما سبق تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة على تساؤل رئيس مفاده كيفية تقييم أداء المناخ الاستثماري للدول وما هي الجهات أو المؤسسات والمنظمات التي يمكنها تنفيذ عملية التقييم فمما لا شك فيه ان قديماً لم يكن هناك اهتماماً بتقييم أداء مناخ الاستثمار للدول

رابعاً : أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في تحليل ودراسة مؤشرات مناخ الاستثمار وماهي المؤسسات التي تصدر تلك المؤشرات ومدى المصداقية والدقة في تقييم أداء مناخ الاعمال وما هي المعايير المستخدمة لما له من دور في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل ويمكن توضيح هذا الهدف من خلال لقاء الضوء على مؤشرات تقييم أداء مناخ الاستثمار .

خامساً : أهمية الدراسة

أن المناخ الاستثماري يعد محدد هاماً من محددات الاستثمار ومؤثراً رئيسياً عليه ، اذا فقد سعى الباحث إلى لقاء الضوء على إمكانية قياس أداء المناخ الاستثماري من خلال اهم المؤشرات التي تصدر من جهات دولية معنية بمناخ الاستثمار – و يقترح الباحث ضرورة الاهتمام بمؤشرات تقييم أداء المناخ الاستثماري لانها تعكس كافة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها .. امام الاستثمار المحلي والاجنبي وكذا على الصعيد الدولي و العالمي ، في ظل العولمة .

(١٤) Mary – Stewart, How do investment climate? World Development report, Work Bank , 2005.
(١٥) (Moore, Schmitz) – Idealism, Realism and the investment climate in Developing countries – work paper

سادسا : فرضيات الدراسة

تقوم الدراسة علي فرضية أساسية وهي (أن تقييم المناخ الاستثماري هاما يسهم في تعزيز فرص النمو الاقتصادي الشامل - و من خلال الإشارة الى أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها معرفة جودة بيئة الاعمال في الدول) ، ويمكن وضع الفرضية الرئيسية في عدة فرضيات فرعية كالتالي:

١- سوء المناخ الاستثمار يؤدي الى مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية لذلك هناك أهمية لتقييم أداء المناخ الاستثماري

٢- هناك العديد من المؤشرات تصدرها منظمات ومؤسسات دولية لها دور في تقييم أداء المناخ الاستثماري للدول

سابعاً: منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الاستقرائي من خلال تجميع البيانات والمعلومات اللازمة عن البحث والاستنتاج المنطقي - عن مؤشرات تقييم أداء المناخ الاستثماري وذلك للوصول اهم المؤشرات الدولية - وفقاً للدراسات والمؤشرات والأبحاث ومواقع الأنترنت في هذا الصدد.

ثامناً: حدود الدراسة

١- حدود مكانية : تتمثل في المؤسسات والمنظمات العالمية التي تصدر تقارير ومؤشرات لتقييم أداء المناخ الاستثماري لكافة دول العالم مثل منظمات (البنك الدولي -مؤسسة التمويل الدولية - مؤسسة هاريتاج - منتدى دافوس العالمي) .

٢- حدود زمانية: يتم التركيز في الدراسة على الفترة الزمنية منذ سنة ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٢٠ وتم تحديد الحدود الزمنية منذ عام ٢٠٠٠ لانها بداية التوجه الجاد للمؤسسات والمنظمات العالمية المعنية بمناخ الاستثمار باصدارات مؤشرات متعددة ومختلفة في تقييم أداء المناخ الاستثماري .

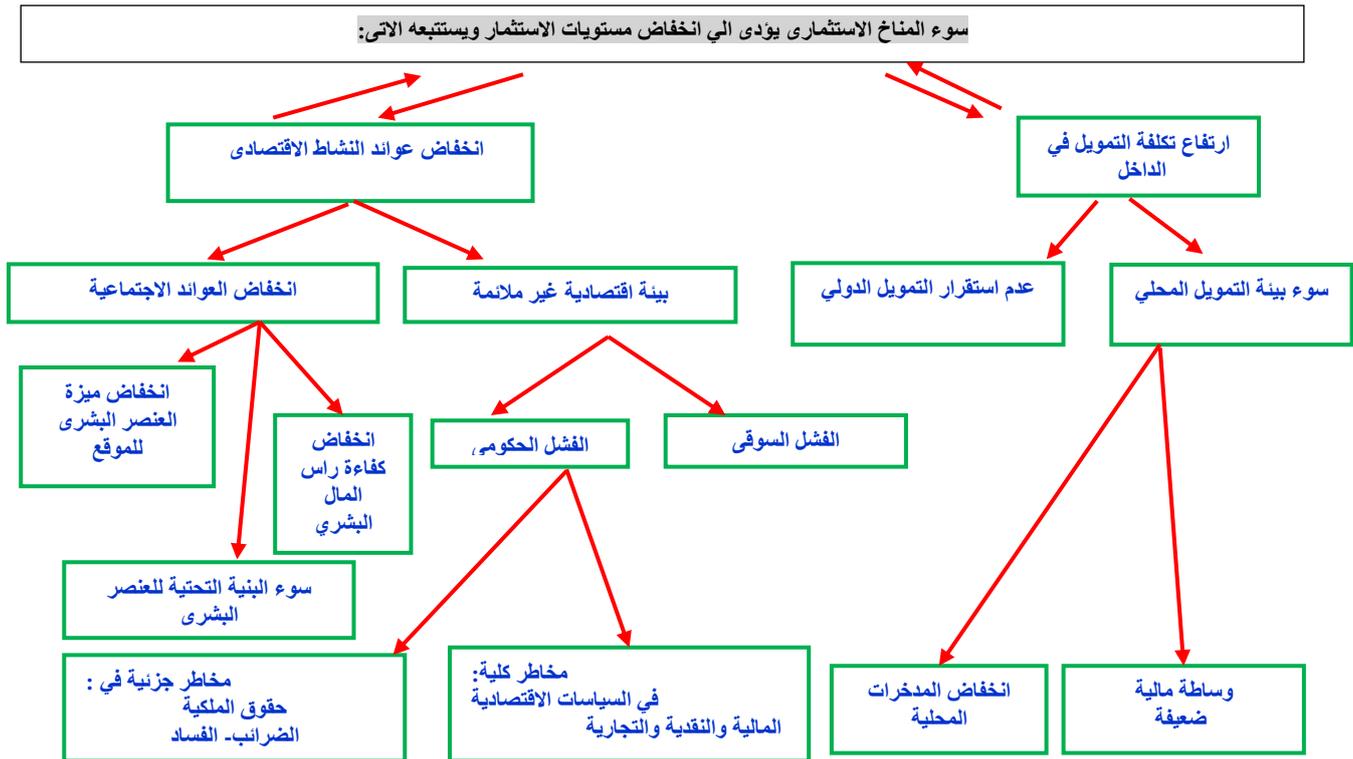
تاسعاً : خطة الدراسة

يتم تقسيم الدراسة الى قسمين رئيسيين ، القسم الأول ينصب على معرفة مدى أهمية المناخ الاستثماري و الاثار التي قد تحدث عند سوء المناخ الاستثماري ، اما القسم الثاني فيصوب الضوء علي اهم المؤشرات الدولية المرتبطة بتقييم مستوي المناخ الاستثماري للدول .

أهمية المناخ الاستثماري:المناخ الإقتصادي له دور رئيسي لعملية الاستثمار خاصة الاستثمار بين الدول(الاجنبي) فحركات رؤوس الأموال بين الدول لا تتم إلا وفقاً لحسابات وتقديرات لمعايير وموازن مختلفة والدافع الرئيسي لحركات رأس المال من مكان لآخر هو الربح وتحقيقه في ظل مناخ أكثر اماناً وطمأنينة . و لتوجه الاستثمار إلى أية دولة فيجب توافر الحد الأدنى المقبول للقدرة على إتخاذ القرارات الإقتصادية في المستقبل، لضمان سلامة وحماية المشروع ، وهذا الأمر يتوقف على العديد من المقومات

اللازم توافرها في الدولة لتحقيق مناخ استثماري جيد جاذب للاستثمارات المحلية والأجنبية،^(١٦) تتمثل في: المناخ الاقتصادي و السياسي والاجتماعي والثقافي وغيرها ، بحيث تؤدي المحصلة النهائية لتفاعلهم معاً الي كفاءة المناخ الاستثماري ككل و يعتبر المناخ الاستثماري^(١٧) ذو اهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية ويظهر دور السياسات الاقتصادية والاجراءات والحوافز والضمانات اللازمة لتحفيز الاستثمار ويتم ذلك من خلال الوزارات والهيئات و المؤسسات الفاعلة والمؤثرة في المشروعات الاستثمارية على اختلاف اشكالها - ويعد من اهم المحاور التنفيذية - لما له من أهمية في اتخاذ القرار الاستثماري ويتمثل في مجموعة من العوامل المؤثرة على المستثمر وعلى نشاط المشروع ودرجة النمو الاقتصادي في الدولة، كما اشار تقرير التنمية العالمي ٢٠٠٥ والمعنون خصيصاً (تهيئة المناخ الاستثماري لتحقيق النمو والحد من الفقر) -الي ان المناخ الاستثماري وتهيئته يدعو الي جذب الاستثمارات الاجنبية علي نطاق واسع متمثلاً في السياسات الاقتصادية وحجم الطلب بالاسواق من خلال الحوافز وتيسير المعاملات و العمل على تقليل المخاطر - يؤكد بما لا يدعوا مجالاً للشك فرصاً هامة لتحفيز النمو الاقتصادي وتخفيف حد الفقر^(١٨).

ويمكن تلخيص أثر سوء المناخ الاستثماري في شكل توضيحي مبسط كما يلي :-



(شكل رقم ٢)

(١٦) فرج عبدالعزيز عزت، "المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي والمحلي"، بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني عشر: "إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية"، وحدة بحوث الأزمات، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الأول، ديسمبر ٢٠٠٧، ص ٨٥١.

(١٧) محمد نظير بسيوني، " دور السياسات الاقتصادية تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة"، رسالة دكتوراة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٨٦، ص ٢٣٦ .

من اعداد الباحث بعد الرجوع الى دراسة من اصدار صندوق النقد الدولي^(١٩).

من الشكل التوضيحي السابق يتضح ان سوء المناخ الاقتصادي يستتبعه انخفاض مستويات الاستثمار وعدم استقراره بما يؤدي الي ظهور مخاطر تمويل الاستثمار لدى المؤسسات التمويلية - ينتج عن ذلك ارتفاع تكلفة التمويل في الداخل ، مما يدعو الي انتشار ظاهرة هروب رؤوس الاموال من الدولة الي خارجها ، وبدوره يؤدي الي سوء بيئة التمويل المحلي وضعف دور الوساطة المالية وعدم الثقة فيها، وانخفاض مستوى المدخرات المحلية ، وبالتالي عدم استقرار التمويل الدولي - ومن ناحية اخرى فان سوء المناخ الاقتصادي يعني انخفاض عوائد الانشطة الاقتصادية و تكوين بيئة اقتصادية غير ملائمة و ذلك من شأنه تحقيق فشل السوق في تلبية حاجات الطلب المحلي ، وايضا الفشل الحكومي في تأدية السياسات الاقتصادية المستهدفة - مما يكون له بالغ الأثر علي تحقيق مخاطر كلية في السياسات (المالية والنقدية و التجارية) وكذلك تحقيق مخاطر علي المستوى الجزئي في نواحي حقوق الملكية و ايرادات الضرائب فضلا عن المساهمة في انتشار الفساد للتغلب على البيروقراطية المعقدة ، كما أن سوء المناخ الاقتصادي له تأثير سلبي على كفاءة راس المال البشري ، حيث انخفاض فرص العمل المتاحة و معدلات التوظيف وانخفاض معدلات الاجور كما يؤدي الي تخفيض كفاءة عنصري التدريب والتعليم وعدم التطوير في المجتمع - اي تدني البنية الاساسية والتحتية للمورد البشري - وقد الدولة ميزة العنصر البشري للموقع .

القسم الثاني من الدراسة يتناول مراجعة لاهم مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار من خلال اهم المؤشرات الدولية

١: مؤشر سهولة أداء الأعمال^(٢٠): (تقرير ممارسة أنشطة الأعمال)

يصدر هذا المؤشر سنوياً عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدوليتان في إطار قاعدة بيانات بيئة الأعمال، وقد بدء إصداره من عام ٢٠٠٤، ويقيس هذا المؤشر مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم وذلك من خلال وضع أسس للقياس والمقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في الدول المتقدمة والنامية التي يغطيها المؤشر بهدف تنبيه الدول المعنية إلى مكن العقبات لتعمل على معالجتها وتحسن مناخها الاستثماري.

• المجالات التي يغطيها تقرير ممارسة أداء الأعمال :

هو أداة لقياس مدى سهولة الإجراءات الحكومية والمتعلقة ببعض الممارسات مثل بداية النشاط التجاري، وقت تأسيس الشركات، تكاليف ووقت استخراج تراخيص البناء، اجراءات توظيف العاملين، اجراءات

^{١٩}(Jean – Jackues Hallaert – “Trade for Growth and poverty Reduction: How Aid for trade can help – IMF – 2011 – P.77

^(٢٠) تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

متاح التقرير على موقع <http://www.doingbusiness.org>

<http://arabic.doingbusiness.org/reports/global-reports/doing-business->

تسجيل الملكية، توقيت واجراءات الحصول على الائتمان، درجة حماية المستثمرين، اجراءات وتيسير دفع الضرائب، ومدى انتحاح التجارة عبر الحدود، كيفية اجراءات و إنفاذ العقود وتصفية النشاط التجارى. وذلك من حيث منشآت الأعمال المحلية الصغيرة ومتوسطة الحجم ويشمل كذلك الاجراءات اللازمة لإثبات حقوق الملكية وبيانها وخفض تكاليف تسوية المنازعات وتزويد الشركاء المتعاقدين بسبل توفير الحماية القانونية الأساسية ضد أى تعسف أو سوء استغلال .

• بعض مجالات المناخ الاستثمارى التى لا يغطيها تقرير ممارسة أداء الأعمال^(٢١) :

- العوامل المتعلقة بالأمن والاستقرار الاقتصادى الكلى، ومهارات العمل لدى السكان، ومدى قوة وحجم المؤسسات، أو نوعية البنية الأساسية ولا يركز على الإجراءات الحكومية الخاصة بالاستثمار الأجنبي.
- تقييم جوانب قوة النظام المالى للدولة، أو الإجراءات الحكومية المنظمة للأسواق .
- لا يغطى جميع الإجراءات الحكومية حيث يقيس المؤشر ١٠ مراحل فحسب من دورة حياة الشركة من خلال مجموعة من المؤشرات محددة .

١-١ المقاييس الرئيسية لمؤشر سهولة أداء الأعمال :

يتم حساب هذا المؤشر وفقاً للاشتراطات التالية :

١-١-١-١ الإجراءات القانونية:

إجراءات سابقة للتسجيل (مثلاً التحقق من عدم التباس اسم الشركة بشركة اخرى ،التسجيل فى أكبر مدينة تجارية فى البلد المعنى ،إجراءات لاحقة للتسجيل (مثلاً تسجيل الضمان الإجتماعى وختم الشركة) ،التعاملات التى تتم بين أصحاب الشركة أو مسئوليتها وبين الموظفين لا تعد كإجراءات، وكذلك الإجراءات التى تتم فى المبنى نفسه ولكن فى مكاتب مختلفة إجراءات منفصلة ،أن يستوفى المؤسسون جميع الإجراءات بأنفسهم دون وسطاء مالم يقتضى القانون غير ذلك ،تقديم جميع المستندات ذات الصلة والحصول على كافة الموافقات والتراخيص والتصاريح والشهادات اللازمة ،استيفاء كافة الإشعارات المطلوبة وإتمام عملية المعاينات الضرورية ،الحصول على توصيلات المرافق المتعلقة بالكهرباء والمياه والصرف الصحى والهاتف الأرضى ، تسجيل المستودع بعد إتمام بنائه (إذا كان مطلوباً لاستخدامه كضمانة عينية أو لأغراض نقل ملكيته).

١-١-٢-١ الوقت :

المدة الزمنية اللازمة لاستيفاء كل إجراء ولكن بأيام تقويمية وليس أيام العمل ،يحسب متوسط المدة الزمنية التى يرى محامو تأسيس الشركات ضرورتها لاستيفاء أحد الإجراءات بأقل قدر من المتابعة مع الهيئات والمصالح الحكومية .أقل وقت لاستيفاء كل إجراء هو يوم واحد،لا يشمل الوقت المستغرق فى جمع

(٢١) احمد ابراهيم عفيفي ، "تفعيل دور اتحاد الغرف التجارية المصرية لرفع معدل النمو الاقتصادى ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٨ ص ١١٨ .

المعلومات . كل إجراء يبدأ فى يوم منفصل ،يعتبر الإجراء مستوفياً بمجرد تسلم المستند النهائى ،لا يوجد أى اتصال سابق مع المسؤولين .

١-١-٣- التكلفة :

هى التكلفة اللازمة لاستيفاء كل إجراء كنسبة مئوية من متوسط الدخل القومى للفرد ،إدراج التكاليف الرسمية فقط وعدم إدراج الرشاوى .

١-١-٤- الحد الأدنى لرأس المال المدفوع:

هو ذلك المبلغ الذى يتم إيداعه لدى أحد البنوك أو مصلحة الشهر العقارى والتوثيق قبل بدء عملية التسجيل .

٢-١ المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال :

١-٢-١ المؤشر الأول: مؤشر بدء النشاط التجارى

يبحث التحديات التى تواجه أصحاب الأعمال عند بدء المشاريع من خلال تتبع الإجراءات ومدتها، والتكلفة التى يتحملها المشروع سواء تجارى أو صناعى، كما يقيس مؤشر بدء النشاط التجارى الإجراءات القانونية اللازمة لتأسيس شركة وتشغيلها {العدد} . - الوقت . - التكلفة . الحد الأدنى لرأس المال المدفوع .

١-٢-٢-٢ المؤشر الثانى: مؤشر استخراج تراخيص البناء^(٢٢):

(١) الإجراءات القانونية اللازمة لبناء مستودع (عدد الإجراءات):

حسب هذا المقياس متوسط المدة الزمنية التى يراها الخبراء المحليون ضرورية لاستيفاء أحد الإجراءات عملياً .

(٢) الوقت (المدة الزمنية اللازمة لاستيفاء كل إجراء أيام تقويمية وليس أيام عمل) .

(٣) التكلفة: تحسب التكاليف كنسبة مئوية من متوسط الدخل القومى للفرد فى البلد المعنى .

١-٢-٣-٣ المؤشر الثالث: مؤشر تسجيل الممتلكات (يقيس مؤشر تسجيل الملكية)

(١) الإجراءات اللازمة لنقل سند الملكية الخاص بعقار نقلاً قانونياً (عدد الإجراءات) مثل إجراءات سابقة

للتسجيل (مثل التحقق من أن العقار خال من الديون، وإشهار وتوثيق اتفاق البيع وسداد الضرائب

المستحقة على نقل الملكية) ،التسجيل فى أكبر مدينة تجارية فى البلد المعنى .

(٢) المدة الزمنية لاستيفاء كل إجراء (أيام تقويمية) .

(٣) التكلفة اللازمة لاستيفاء كل إجراء (% من قيمة العقار).

١-٢-٤-٤ المؤشر الرابع: مؤشر الحصول على الائتمان^(٢٣):

(١) مؤشر قوة الحقوق القانونية:

(٢٢) سامح عبدالرحمن محمد خليل، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٥ .

ويمكن الرجوع إلى: تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال أعوام (٢٠١٠، ٢٠١١) .

(٢٣) تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال أعوام مختلفة (٢٠٠٥ - ٢٠١٣) .

حماية حقوق المقترضين والمقرضين من خلال قوانين الضمانات العينية والإفلاس ، قيمة المؤشر بين (٠-١٠) والنقاط الأعلى تدل على أن القوانين للضمانات العينية والإفلاس مصممة بشكل أفضل لتوسيع نطاق القدرة على الحصول على الائتمان .

(٢) مؤشر عمق المعلومات الائتمانية:

نطاق المعلومات الائتمانية التي تقوم السجلات والمراكز العامة والخاصة للمعلومات والخاصة للمعلومات الائتمانية بتوزيعها ومدى توافرها ، قيمة المؤشر بين (٠-٦) مع ملاحظة أن القيم الأعلى تشير إلى توافر قدرة أكبر من المعلومات الائتمانية .

(٣) تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (٥٠% من عدد السكان الراشدين):

عدد الأشخاص والشركات المدرجين في أحد السجلات العامة للمعلومات الائتمانية بنسبة مئوية من السكان .

(٤) تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (٥٠% من عدد السكان الراشدين):

عدد الأشخاص والشركات المدرجين في أحد مراكز المعلومات الائتمانية الخاصة كنسبة مئوية من السكان الراشدين.

١-٢-٥ المؤشر الخامس: مؤشر حماية المستثمرين يقيس حماية المستثمرين^(٢٤) :

(١) مؤشر نطاق الإفصاح قيمته بين (٠-١٠٠):

من يوافق على معاملات الأطراف ذوى العلاقة ، اشتراطات الإفصاح فى حالة معاملات الأطراف ذوى العلاقة - أن القيم الأعلى تشير إلى قدر أكبر من المعلومات المفصح عنها .

(٢) مؤشر نطاق مسئولية أعضاء مجلس الإدارة قيمة بين (٠-١٠٠):

قدرة المساهمين على تحميل الطرف ذى العلاقة وجهة الموافقة المسئولية فى حال وجود معاملات الأطراف ذوى العلاقة ، سبل الانتصاف القانونى (التعويضات، سداد الأرباح، الغرامات والسحب) .

(٣) مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى قيمته (٠-١٠٠):

المستندات والمعلومات المتاحة أثناء المحاكمة ، القدرة على الاطلاع مباشرة على المستندات الداخلية للشركة المعنية والاستعانة بمفتش حكومي دون رفع دعوى فى المحكمة ، القيم الأعلى تشير إلى ارتفاع صلاحيات المساهمين للطعن فى هذه الصفقة .

(٤) مؤشر قوة حماية المستثمرين قيمته (٠-١٠٠):

المتوسط البسيط لمؤشرات نطاق الإفصاح ونطاق مسئولية أعضاء مجلس الإدارة وسهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى ، مع ملاحظة أن القيم الأعلى تشير إلى ارتفاع حماية المستثمرين .

(٢٤) تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال أعوام مختلفة (٢٠٠٥ - ٢٠١٨) .

٦-٢-١ المؤشر السادس: مؤشر دفع الضرائب ويقاس^(٢٥):

(١) مدفوعات الضرائب لشركة صناعية في العام المالي (عدد المرات سنوياً):

إجمالي عدد مرات دفع الضرائب والاشتراكات بما في ذلك ضرائب الاستهلاك (ضريبة القيمة المضافة أو ضريبة المبيعات أو الضريبة المستحقة على السلع والخدمات)، طريقة وتكرار تقديم الإقرارات والدفع .

(٢) الوقت اللازم للامتثال لأنواع الضرائب الثلاثة الرئيسية (بالساعات سنوياً):

جمع المعلومات وحساب مقدار الضريبة الواجبة السداد، استيفاء نماذج الإقرارات الضريبية .

(٣) إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح): -ضريبة الأرباح أو الضريبة على أرباح الشركات، اشتراكات

الضمان الاجتماعي وغيرها من الضرائب الخاصة بالعمالة التي يدفعها رب العمل -الضريبة على

الأملك والعقارات والضريبة على نقل الملكية.

٧-٢-١ المؤشر السابع: مؤشر التجارة عبر الحدود ويقاس^(٢٦):

(١) المستندات اللازمة لإتمام التصدير والاستيراد (عدد):

مستندات مصرفية - مستندات تخليص جمركية - مستندات المناولة في الموانئ ومحطات مناولة البضائع

(٢) الوقت اللازم لإتمام التصدير والاستيراد (بالأيام):

الحصول المستندات الضرورية - النقل الداخلي والمناولة- التخليص الجمركي وعمليات التفتيش، مناولة

(٣) التكلفة اللازمة لإتمام عملية التصدير والاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية):

كافة المستندات-. النقل الداخلي والمناولة-. التخليص الجمركي و التفتيش. المناولة في الموانئ

٨-٢-١ المؤشر الثامن: مؤشر إنفاذ العقود^(٢٧):

(١) عدد الإجراءات اللازمة لإنفاذ عقد ما:

أى تعامل بين طرفين فى نزاع تجارى أو بينهما وبين القاضى المختص أو قلم كتاب المحكمة خطوات إقامة الدعوى .خطوات سير المحاكمة وإصدار الحكم . -خطوات إنفاذ الحكم .

(٢) المدة الزمنية اللازمة لاستيفاء كل إجراء (أيام تقويمية):

محسوبة بعدد الأيام التقويمية . -الوقت اللازم لإقامة الدعوى .الوقت الذى يستغرقه سير المحاكمة والحصول

على حكم . -الوقت اللازم لإنفاذ الحكم .

(٣) التكلفة اللازمة لاستيفاء كل إجراء (% من قيمة المطالبة):

عدم إدراج الرشاوى - متوسط أتعاب المحامين - الرسوم القضائية شاملة أتعاب الخبراء .

٩-٢-١ المؤشر التاسع: تصفية النشاط التجارى

^(٢٥) المرجع السابق تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال عام (٢٠١٣) .

^(٢٦) تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال أعوام مختلفة (٢٠٠٥ - ٢٠١٣) .

^(٢٧) المرجع السابق تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال أعوام مختلفة (٢٠٠٥ - ٢٠١٣) .

يقيس مؤشر تصفية النشاط التجارى:

(١) الوقت اللازم لاسترداد الدين (بالسنوات): محسوبة بعدد السنوات التقويمية .- اشتمال الاستثناءات وطلبات تمديد آجال المواعيد القانونية .

(٢) التكلفة اللازمة لاسترداد الدين (% من قيمة موجودات التفليسة) تحسب كنسبة مئوية من قيمة موجودات التفليسة - الرسوم القضائية - أتعاب المحامين والمقيمين المستقلين - أتعاب المحاسبين .

(٣) معدل الاسترداد بالنسبة للدائنين (سنتات عن كل دولار):

يحسب السنات التى يستردها الدائنون عن كل دولار - القيمة الحالية للديون المستردة - .

١-٢-١٠ المؤشر العاشر: توظيف العاملين (٢٨) :

(١) مؤشر صعوبة التقييم (١٠٠-٠) يقيس:

إذا كان يحظر استخدام عقود محددة المدة فى مهام تتسم بالاستمرارية و أقصى مدة مجمعة للعقود المحددة المدة ونسبة الحد الأدنى لأجور المتدرب، والموظف الجديد لأول مرة إلى متوسط القيمة المضافة

(٢) مؤشر صرامة ساعات العمل (١٠٠-٠) يتألف من خمسة مكونات:

(٣) ما إذا كانت هناك قيود على العمل ليلاً او على العمل فى أيام العطلات الأسبوعية - ما إذا كان أسبوع

العمل يتكون من خمسة أيام ونصف اليوم - ما إذا كان من الممكن أن يمتد أسبوع العمل إلى ٥٠ ساعة

أو أكثر

(٤) مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (١٠٠-٠):

شروط الأخطاء والموافقة الخاصة بفصل عامل زائد عن حاجة العمل الالتزام بالنقل أو إعادة التدريب وقواعد الأولوية الخاصة بالعمالة الزائدة وإعادة التعيين. وكلما ازدادت القيم ازدادت صعوبة تسريح العمالة

(٥) مؤشر صرامة قوانين العمل (١٠٠-٠):

المتوسط البسيط لمؤشرات صعوبة التعيين وصرامة ساعات العمل وصعوبة تسريح العمالة الزائدة.

(٦) تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب):

اشتراطات الإخطار ومكافآت نهاية الخدمة والغرامات المستحقة عن فصل عامل زائد عن حاجة العمل

(٢٨) تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال أعوام مختلفة (٢٠٠٥ - ٢٠١٨).

وفيما يلي ملخص لمؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الاعمال^(٢٩)

(شكل رقم ٤)

٢: تقرير (مؤشر) التنافسية العالمية The Global Competitiveness Index

مؤشر التنافسية يعد واحداً من أبرز وأهم المؤشرات انتشاراً لصدوره (المنتدى الاقتصادي العالمي - The World Economic Forum)، وتمول تلك المؤسسة أنشطتها من خلال الرسوم التي تقدمها أكبر ١٠٠٠ شركة أعضاء في المنتدى، و بعض التبرعات ، كما ضم المنتدى الحكومات والسياسيين والمفكرين يصدر هذا المؤشر عن المنتدى الاقتصادي العالمي بالتعاون مع (١٢٢) مؤسسة عالمية، ويعد من الأدوات الهامة في تشكيل السياسات الاقتصادية ومساعدة متخذي القرار في اتخاذ قرارات الاستثمار، علاوة على تأثيره على الأوضاع التنافسية العالمية، ويتكون من مؤشرين فرعيين^(٣٠) :

١-٢ المؤشر الأول : مؤشر التنافسية " يستند إلى ثلاثة مؤشرات فرعية " هم :

- مؤشر التكنولوجيا - مؤشر المؤسسات العامة - مؤشر البيئة الاقتصادية الكلية

٢-٢ المؤشر الثاني : مؤشر الأعمال للتنافسية

اعتمد المؤشر على ثلاثة أركان رئيسية:

البيئة الاقتصادية الكلية: - قياس كفاءة المؤسسات العامة - التطور التكنولوجي

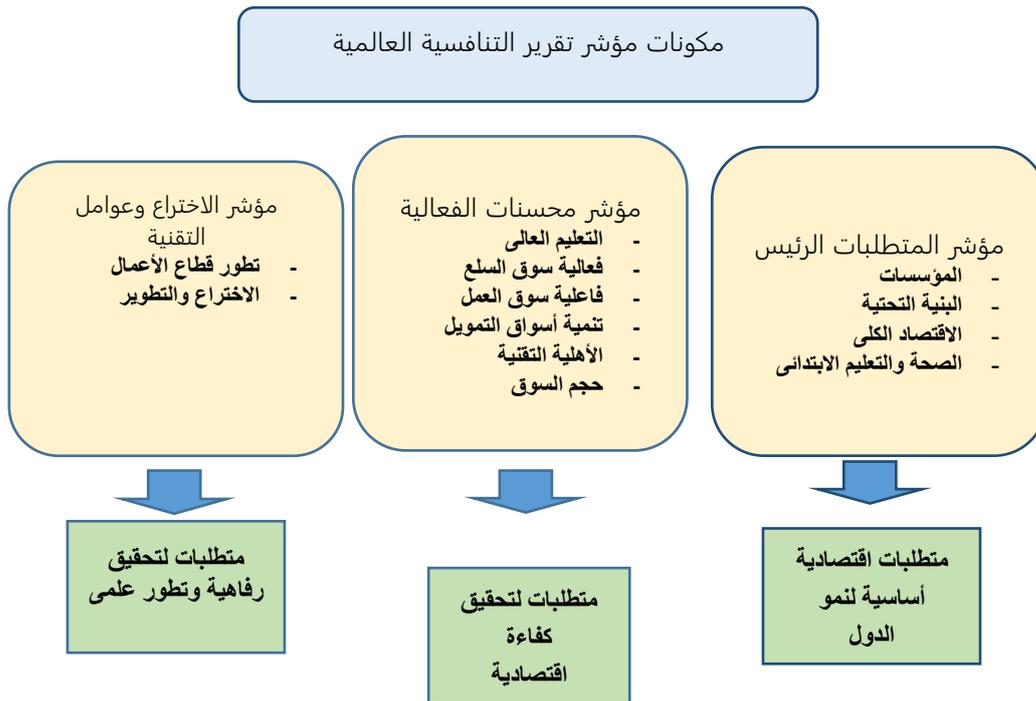
(٢٩) البنك الدولي - تقرير ممارسة أنشطة الاعمال ٢٠٢٠ - مواصلة وتيرة الإصلاحات. للمزيد يرجى الاطلاع علي الموقع الاتي:

<https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature /2019/10/24/doing-business-2020-sustaining-the-pace-of-reforms>

(٣٠) منى محمد الحسيني عمار ، " الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل المناخ الاستثماري الجديد للاقتصاد المصري "، كلية التجارة- جامعة الأزهر، ص ٣٤، متاح على موقع الانترنت :

./.../cpsfiles.imamu.edu.sa/%20الاستثمار%20الاجنبي%20المباشر...doc.

كما أنه يوجد تقسيم حديث للمؤشرات الرئيسية والفرعية موضح في الشكل التالي:



(شكل رقم ٥)

نلاحظ من الشكل السابق، أن مؤشر التنافسية العالمي ينقسم إلى ثلاثة مؤشرات رئيسية كل منها يشتمل على مؤشرات فرعية^(٣١):

المؤشر الأول هو " مؤشر المتطلبات الرئيسة "، ويتمثل في :

- البيئة المؤسسية المتمثلة في الإطار القانوني والإداري الذي تتفاعل من خلاله المؤسسات والحكومات
 - البنية الأساسية أو التحتية التي تسهم في تخفيض التكلفة الاقتصادية
 - بيئة الاقتصاد "الاقتصاد الكلي"، حيث لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة بعيداً عن بيئة اقتصادية مستقرة.
 - التعليم والرعاية الصحية، يصعب على القوى العاملة أداء الوظائف دون التعليم الجيد والرعاية الصحية.
- المؤشر الثاني هو " مؤشر محسنات الفعالية "**، ويتمثل في :

- التدريب والتعليم العالي، حيث يؤدي التدريب والتعليم العالي دوراً أساسياً في زيادة معدلات الإنتاج
- كفاءة أداء القوى العاملة وسهولة انتقالها من قطاع إلى قطاع آخر حسب متطلبات سوق العمل.
- كفاءة الأسواق المتمثلة القدرة على تلبية احتياجات الأسواق بكفاءة عالية وأسعار تنافسية.
- تنمية أسواق المال، أي اقتصاد بأى دولة يرغب في ان يتنافس مع الاقتصادات العالمية، عليه أن يمتلك أسواق مالية متطورة قادرة على تلبية إحتياجات الاقتصادية من القروض الائتمانية، وتقديم التسهيلات التي تحتاجها المؤسسات المختلفة.

(٣١) موقع تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٠/٢٠٠٩، ٢٠١٣/٢٠١٤

هـ-التقنية، حيث تؤدي التقنية دوراً مهماً بتعزيز قدرات المؤسسات الإنتاجية بتصنيع منتجاتها بصورة أفضل، وبتكلفة منخفضة.

المؤشر الثالث هو " مؤشر الاختراع وعوامل التقنية "، ويتمثل في :

- أ- ان تطوير قطاع الأعمال ومنظومة العمل المتمثلة بترابط المؤسسات الإنتاجية ومنافذ توزيع المنتجات ببعضها، وتوافر وسائل الاتصالات وطرق المواصلات الحديثة يعد امراً غاية في الأهمية .
- ب- الإبداع والابتكار والتطوير، حيث تؤدي الاختراعات العلمية والإبتكارات والبحوث العلمية التطبيقية دوراً رئيسياً في التطور الاقتصادي في البلدان ذات القيمة المضافة العالية.

٣: مؤشري قياس الأداء والإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر: منظمة الإنكباد

أصدرته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD لأول مرة في تقريرها عن الاستثمار العالمي عام ٢٠٠٠، وطورته في التقارير التالية وينقسم إلى مؤشرين :

الأول (مؤشر الأداء) لقياس مستوى الأداء FDI Performance Index بعدد ١٤٠ دولة، ويشير إلى مدى نجاح الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال قياس حصة الدولة من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً منسوبة إلى حصته من الناتج المحلي الإجمالي للعالم ويتم أخذ متوسط آخر ثلاث سنوات تجنباً لتأثير العوامل الموسمية. فعلى سبيل المثال: نصيب مصر من إجمالي الاستثمارات المباشرة عالمياً (١,٣ تريليون دولار خلال عام ٢٠٠٠) مقسوماً على نصيب ذات الدولة من الناتج الإجمالي العالمي، أي مقدار ما تساهم به تلك الدولة في الناتج العالمي.

لذلك وبالرغم من أن الولايات المتحدة تأتي في مقدمة دول العالم في جذب الاستثمارات بنصيب يتعدى المائة مليار دولار سنوياً، إلا أنها تحتل مرتبة متأخرة في مؤشر الأداء نظراً لأن هذه التدفقات محدودة جداً إذا ما قيست بحجم نصيب أمريكا من الناتج الإجمالي العالمي.

المؤشر الثاني (مستوى إمكانات الدولة) FDI Potential Index، فيقيس إمكانات الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي، وينقسم إلى ١٣ مكون لقياس هذه الإمكانيات وهي: (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج، خطوط الهاتف الثابت، خطوط الهاتف المحمول، متوسط استهلاك الطاقة للفرد، نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا لإجمالي السكان، التصنيف السيادي للدولة، نسبة صادرات الموارد الطبيعية للعالم، نسبة الواردات من قطع الغيار للأجهزة الكهربائية والسيارات للعالم، نسبة صادرات الدولة من الخدمات للعالم ونسبة الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي بالدولة للعالم)^(٣٢).

(٣٢) عبير فرحات على، " الأداء الاقتصادي كمحدد للاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية مقارنة بين مصر وماليزيا "، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الثاني عشر: "إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية"، وحدة بحوث الأزمات، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الأول، ديسمبر ٢٠٠٧، ص ٥٠٦ .

ويهدف المؤشرين للتعرف على مدى نجاح جهود الدولة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور جديد يحاول مقارنة قوة الدولة الاقتصادية ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطها المحلي والخارجي^(٣٣).

٤: مؤشر الحرية الاقتصادية **Index of Economic Freedom: Heritage Foundation**^(٣٤)

يعد مؤشر الحرية الاقتصادية من أهم وأبرز المؤشرات استخداماً في قطاعات الاستثمار وخاصة الشركات دولية النشاط، نظراً للتاريخ الطويل للمؤسسة المصدرة له، أدى إلى إكساب العاملين فيها خبرة طويلة، وأضفى على دراساتهم قدراً كبيراً من المصداقية. ، مؤسسة التراث هي هيئة أمريكية دولية أنشئت عام ١٩٧٣ كمؤسسة بحثية وتعليمية هدفها الأساسي تشجيع الدول على تبني سياسات عامة قائمة على دعم حرية المشروعات والنشاط الاقتصادي الخاص. وتقوم تلك المؤسسة منذ عام ١٩٩٤ على إصدار مؤشر لقياس وضع الدول من التحرر الاقتصادي أو تقييد النشاط الخاص ، و المؤشر يعتمد في قياسه لوضع الدولة من حيث الحرية الاقتصادية على ٥٠ عاملاً مستقلاً، تم تصنيف تلك العوامل في عشرة تقسيمات أساسية، هذه العناصر هي على التوالي:

١. السياسة التجارية.
٢. العبء المالي للحكومة.
٣. تدخل الحكومة في الاقتصاد.
٤. السياسة المالية.
٥. تدفقات رأس المال والاستثمار الأجنبي.
٦. البنوك والمالية العامة.
٧. الأجور والأسعار.
٨. حقوق الملكية.
٩. التشريعات والقضاء.
١٠. السوق السوداء.

كان يتم حساب نقاط المؤشر من واحد إلى خمسة حتى عام ٢٠٠٦. فالدول التي تكون أقرب إلى الواحد الصحيح هي الأعلى في مؤشر الحرية الاقتصادية، أما الدول التي تكون نقاطها أقرب إلى الخمسة فهي الدول التي تقع في مؤخرة المؤشر والأدنى في مستوى الحرية الاقتصادية، كالتالي^(٣٥):

(٣٣) رضا عبدالسلام، " مكانة مصر والدول العربية في المؤشرات العالمية "، المكتبة الأكاديمية ٢٠٠٥ ص ٦٩-٧٨.

(٣٤) الموقع الرسمي لمؤشر الحرية الاقتصادية <https://www.heritage.org>.

(٣٥) البشير عبدالكريم، "انعكاس المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر – حالة الجزائر"، الملتقى الدولي الثالث حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات-الأفاق والتحديات"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسينية بن بوعلی بالشلف، الجزائر، بدون سنة نشر، ص ٨-٩، متاح على:

http://www.univ-chlef.dz/ar/seminaires_2008/com_international_albachir/com_4.pdf

- (١ : ١,٩٥) يدل على حرية اقتصادية كاملة.
 - (٢ : ٢,٩٥) يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة.
 - (٣ : ٣,٩٥) يدل على حرية اقتصادية ضعيفة.
 - (٤ : ٥) يدل على انعدام الحرية الاقتصادية.
- وبعد عام ٢٠٠٦ بدأ تصنيف الدول إلى ٥ مجموعات، المجموعة الأولى التي تحصل على نقاط من ٨٠ إلى ١٠٠ درجة تكون حرة اقتصادياً "Free" وتقع في المرتبة الأولى، أما الدول التي تحصل على ما بين ٧٠ إلى ٧٩,٩ نقطة تقع ضمن الدول التي يتمتع معظم اقتصادها بالحرية "Mostly Free"، وما بين نقاط ٦٠ إلى ٦٩,٩ تكون دول معتدلة في الحرية الاقتصادية "Moderately Free"، والدول التي تحصل على النقاط ما بين ٥٠ إلى ٥٩,٩ تكون معظمها غير حرة "Mostly Unfree"، أما ما بين صفر إلى ٤٩,٩ فهي دول تعاني من عدم حرية وقمع "Repressed".

يعرض الشكل التالي المقاييس الرئيسية والفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية :

من خلال المقاييس الرئيسية والمعايير الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية



(شكل رقم ٦) (٣٦)

نلاحظ من الشكل السابق أن مؤشر الحرية الاقتصادية ينقسم إلى أربعة مؤشرات رئيسية هم : مؤشر سيادة القانون الذي يدرس احترام حقوق الملكية الخاصة وكذلك درجة تحرر الدولة من الفساد، المؤشر الرئيسي الثاني للحرية الاقتصادية يعنى بقياس الحرية المالية في الدولة أو مدى مشاركة الحكومة في الاقتصاد وذلك من خلال قياس الحرية المالية للدولة و حجم الإنفاق الحكومي، أما المؤشر الثالث فهو يقيس الكفاءة التنظيمية من خلال حرية ممارسة الأعمال والعمل والحرية النقدية، وأخيراً مؤشر إنفتاح الأسواق الذي يتتبع مدى حرية الاستثمار والتجارة ونشاط التمويل في الدولة.

(٣٦) متاح على الموقع الرسمي لمؤسسة هاريتاج <http://www.heritage.org/index/> (مرجع سابق)

٥ : مؤشر الاندماج في العولمة (٣٧)

مؤشر العولمة هو مؤشر يصدر بصفة سنوية عن أ . ت . كرني للسياسة الخارجية التابع لـ Carnegie Endowment for International Peace، وهي منظمة وقف دولية للسلام العالمي أنشئت عام ١٩٢٦. وهي مؤسسة أو شركة استشارية كبرى تلجأ إليها الشركات الاستثمارية للحصول على استشارات اقتصادية ومالية متنوعة . ويحاول مؤشر العولمة قياس مدى انتشار العولمة واندماجها في الاقتصاد العالمي.

صدر المؤشر لأول مرة عام ٢٠٠١، وارتفع عدد الدول الداخلة في المؤشر من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٣ إلى ٢٠٨ دولة ، وهو يقيس مستوى عالمية الدولة أو الاتصال العالمي للدولة ومدى اندماجها مع العالم الخارجي، يستند مؤشر العولمة على عدد من العوامل والمحددات التي من خلالها ينتهي واضعي المؤشر إلى وضع ترتيب للدولة.

يعتمد واضعي المؤشر على تحليل عدد (١٤) متغير تم تنظيمها في عدد أربعة عوامل رئيسة عبر تطورها لقياس عولمة الدولة من بينها:

- قدرة الدولة على تطبيق ونشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واندماجها مع العالم الخارجي .
- وسائل التمويل والتجارة الخارجية والاندماج الاقتصادي (الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر والتجارة).
- الاتصالات الشخصية والسفر (السياحة الخارجية والاتصالات الدولية وعمليات الانتقال عبر الحدود).
- السياسة الداخلية والخارجية (العضوية في الهيئات والمؤسسات الإقليمية والدولية، المهام التي كلفت بها الدولة وفقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي ومدى تطبيقها، وعدد السفارات داخل كل دولة) (٣٨).

٦ : مؤشر اليورمني للمخاطر القطرية (٣٩)

هذا المؤشر يصدر عن مجلة اليورموني بمعدل مرتين سنويا الأولى خلال مارس والثانية خلال سبتمبر، ويقيس قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية مثل خدمة الدين الأجنبي وسداد فاتورة الواردات في مواعيد استحقاقها وكذلك حرية تحرك رأس المال المستثمر . ويرتب المؤشر الدول وفق النسبة المئوية التي تسجلها من ٠ إلى ١٠٠ نقطة مئوية بالاستناد إلى نتائج عملية تمت خلال تسعة مؤشرات فرعية مرجحة بأوزان مختلفة، وكلما ارتفعت النسبة المئوية للمؤشر دل ذلك على انخفاض مخاطر عدم الوفاء بالتزامات القطر. ويغطي المؤشر ١٨٥ دولة من ضمنها ٢٠ دولة عربية يتكون المؤشر من العناصر التسعة التالية بأوزان نسبية قرين كل عنصر:

(٣٧) مؤشر الاندماج في العولمة، متاح على : <http://globalization.kof.ethz.ch>.

(٣٨) المرجع السابق : مؤشر الاندماج في العولمة، متاح على : <http://globalization.kof.ethz.ch>

(٣٩) هالة بو عون ، (تحليل وتقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر وتونس خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢) -

رسالة ماجستير - جامعة ام البواقي - الجزائر ٢٠١٣ ص ١٠١

لمزيد من المعلومات عن المؤشر : www.euromoney.com

- المخاطر السياسية ٢٥% - الأداء الاقتصادي ٢٥%؛ - مؤشرات المديونية ١٠%؛
- متأخرات الدين الخارجي أو المعاد جدولته ١٠%؛ - التقييم الائتماني للقطر ١٠%؛
- توافر الائتمان المصرفي ٥% - توافر التمويل للمدى القصير ٥%؛ - النفاذ لاسواق راس المال ٥%؛
- معدل الخصم عند التنازل ٥%

و كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط قلت المخاطر فيها. ويتم تصنيف الدول وفق تدرج من ٠ الى ١٠٠

تاسعاً : النتائج :

قامت الدراسة علي فرضية أساسية وهي (أن تقييم المناخ الاستثماري هاما يسهم في تعزيز فرص النمو الاقتصادي الشامل -و قد تم التوصل لنتائج الفرضيات الفرعية كالتالي:

١- ان سوء المناخ الاستثماري يؤدي الى مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية لذلك هناك أهمية لتقييم أداء المناخ الاستثماري وقد توصلت الدراسة بأن سوء المناخ الاستثماري ان سوء المناخ الاقتصادي يستتبعه انخفاض مستويات الاستثمار وعدم استقراره بما يؤدي الي ظهور مخاطر تمويل الاستثمار لدى المؤسسات التمويلية - ينتج عن ذلك ارتفاع تكلفة التمويل في الداخل ، مما يدعو الي انتشار ظاهرة هروب رؤوس الاموال من الدولة الي خارجها ، وبدوره يؤدي الي سوء بيئة التمويل المحلي وضعف دور الوساطة المالية وعدم الثقة فيها، وانخفاض مستوى المدخرات المحلية ، وبالتالي عدم استقرار التمويل الدولي - ومن ناحية اخرى فان سوء المناخ الاقتصادي يعني انخفاض عوائد الانشطة الاقتصادية و تكوين بيئة اقتصادية غير ملائمة و ذلك من شأنه تحقيق فشل السوق في تلبية حاجات الطلب المحلي ، وايضا الفشل الحكومي في تأدية السياسات الاقتصادية المستهدفة - مما يكون له بالغ الأثر علي تحقيق مخاطر كلية في السياسات (المالية والنقدية و التجارية) وكذلك تحقيق مخاطر علي المستوى الجزئي في نواحي حقوق الملكية وايرادات الضرائب فضلا عن المساهمة في انتشار الفساد للتغلب على البيروقراطية المعقدة ، كما أن سوء المناخ الاقتصادي له تأثير سلبي على كفاءة راس المال البشري ، حيث انخفاض فرص العمل المتاحة و معدلات التوظيف وانخفاض معدلات الاجور كما يؤدي الي تخفيض كفاءة عنصرى التدريب والتعليم وعدم التطوير في المجتمع - اي تدنى البنية الاساسية والتحتية للمورد البشرى - وفقد الدولة ميزة العنصر البشرى للموقع .

٢- هناك العديد من المؤشرات تصدرها منظمات ومؤسسات دولية لها دور في تقييم اداء المناخ الاستثماري للدول منها مؤشر سهولة أداء الأعمال: يصدر هذا المؤشر سنوياً عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدوليتان في إطار قاعدة بيانات بيئة الأعمال، وقد بدء إصداره من عام ٢٠٠٤، ويقيس هذا المؤشر مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم وذلك من خلال وضع أسس للقياس والمقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في الدول المتقدمة والنامية التي يغطيها المؤشر بهدف تنبيه الدول المعنية إلى مكن العقبات لتعمل على معالجتها وتحسن مناخها الاستثماري. كما

تجدر الإشارة الى تقرير (مؤشر) التنافسية العالمية والذي يعد واحداً من أبرز وأهم المؤشرات انتشاراً لصدوره (المنتدى الاقتصادي العالمي - The World Economic Forum)، وتمول تلك المؤسسة أنشطتها من خلال الرسوم التي تقدمها أكبر ١٠٠٠ شركة أعضاء في المنتدى، و بعض التبرعات ، كما ضم المنتدى الحكومات والسياسيين والمفكرين كما تم الإشارة الى مؤشر الحرية الاقتصادية و يعد من أهم وأبرز المؤشرات استخداماً في قطاعات الاستثمار وخاصة الشركات دولية النشاط، نظراً للتاريخ الطويل للمؤسسة المصدرة له، أدى إلى إكساب العاملين فيها خبرة طويلة، وأضفى على دراساتهم قدراً كبيراً من المصداقية. كما اتضح ان مؤشر الاندماج في العولمة مؤشر العولمة هو مؤشر يصدر بصفة سنوية موسسة تابعة لـ Carnegie Endowment for International Peace، وهي منظمة وقف دولية للسلام العالمي أنشئت عام ١٩٢٦. وهي مؤسسة أو شركة استشارية كبرى تلجأ إليها الشركات الاستثمارية للحصول على استشارات اقتصادية ومالية متنوعة . ويحاول مؤشر العولمة قياس مدى انتشار العولمة واندماجها في الاقتصاد العالمي وصولاً الى مؤشر اليورمني للمخاطر القطرية هذا المؤشر يصدر عن مجلة اليورموني بمعدل مرتين سنويا الأولى خلال مارس والثانية خلال سبتمبر، ويقيس قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية مثل خدمة الدين الأجنبي و سداد فاتورة الواردات في مواعيد استحقاقها وكذلك حرية تحرك رأس المال المستثمر

عاشرا : التوصيات

١- ضرورة الاهتمام بالمناخ الاستثماري (كافة الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية والإدارية والقانونية والاجتماعية- ومجمل السياسات والاجراءات الحكومية ذات الصلة بالمستثمر -والتي تؤثر في قرار توجيه استثماراته) لما له من اثار هامة على الرغم من انه ليس العامل الوحيد لتحقيق اهداف الاقتصاد الكلي ، الا ان المناخ الاستثمار السئ ينتج عنه مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية.

٢- أن مكونات مناخ الاستثمار و تعددها وتشعبها يجعل الامر ليس باليسير للحكم على مدى جودة وملائمة المناخ الاستثماري لذلك - فمن المهم وضع مؤشرات قياس اداء المناخ الاستثماري امام الجهات المعنية بالحكومات ومتابعتها واتخاذ الخطوات والسياسات والإجراءات الملائمة لتحسين بيئة الاعمال والتواصل الجاد والمتابعة المستمرة مع المنظمات والمؤسسات القائمة على اصدار تلك المؤشرات بشكل مستمر وابلغها رسميا بالخطوات والسياسات المنفذة من جانب الدولة لتيسير أداء الاعمال .

المراجع

المراجع العربية :

- (١) البشير عبدالكريم، "انعكاس المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر – حالة الجزائر"، الملتقى الدولي الثالث حول إستراتيجية إدارة المخاطر فى المؤسسات-الآفاق والتحديات"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسبية بن بوعلى بالشلف، الجزائر، بدون سنة نشر، متاح على:
http://www.univ-chlef.dz/ar/seminaires_2008/com_international_albachir/com_4.pdf
- (٢) إيناس رفعت صالح، " دور الاستثمارات العربية المباشرة فى النشاط الاقتصادى المصرى"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٢.
- (٣) احمد ابراهيم عفيفي ، تفعيل دور اتحاد الغرف التجارية المصرية لرفع معدل النمو الاقتصادي ، رسالة ماجستير، كلية تجارة ، جامعة عين شمس، ٢٠٠٨
- (٤) توماس وآخرون –إصلاح مناخ الاستثمار – دراسة منشورة (موقع البنك الدولي)، ٢٠٠٦.
- (٥) حازم الببلاوي – مناخ الاستثمار والقوانين الاستثنائية – دراسة منشورة – الأهرام ٣٠ يناير ٢٠٠٥.
- (٦) دريد محمود السامرائى، " الاستثمار الأجنبي .. المعوقات والضمانات القانونية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦.
- (٧) رضا عبدالسلام، " مكانة مصر والدول العربية فى المؤشرات العالمية"، المكتبة الاكاديمية ٢٠٠٥.
- (٨) سارة الجزائر، الحوافز والعوامل المؤهلة للبيئة الاستثمارية فى العالم العربي استنادا لأفضل الممارسات -دراسة منشورة ، اتحاد الغرف العربية - سبتمبر ٢٠١٩.
- (٩) سامى عفيفي، " الاقتصاد المصرى بين الواقع والطموح"، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٨٨.
- (١٠) سعيد النجار، " نحو استراتيجية قومية للإصلاح الإقتصادى"، دار الشروق، مصر، ١٩٩٥.
- (١١) شيرين حنفي : إصلاح البيئة التشريعية والمؤسسية وأثرها على معدلات نحو الاستثمار خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٠٦) رسالة ماجستير ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ، ٢٠٠٩.
- (١٢) طارق نوير، " دور الحكومة الداعمة للتنافسية .. حالة مصر"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٢.
- (١٣) عبد الرحمن طه، " ضمانات الاستثمار فى البلاد العربية ، دور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار"، بحث ندوة سياسات الاستثمار فى البلاد العربية التى نظمها الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى ، وصندوق النقد العربى، الكويت، ديسمبر ١٩٨٩.

١٤) فرج عبدالعزيز عزت، "المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي والمحلي"، بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني عشر: "إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية"، وحدة بحوث الأزمات، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الأول، ديسمبر ٢٠٠٧.

١٥) عبير فرحات على، "الأداء الاقتصادي كمحدد للاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية مقارنة بين مصر وماليزيا"، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الثاني عشر: "إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية"، وحدة بحوث الأزمات، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الأول، ديسمبر ٢٠٠٧.

١٦) د/ محمد الجرواني: محددات الاستثمار في مصر (٧٥ - ١٩٩٧) - رسالة دكتوراه - جامعة قناة السويس - كلية التجارة ٢٠٠٢ .

١٧) محمد نظير بسيوني، " دور السياسات الاقتصادية تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٨٦.

١٨) منى محمد الحسينى عمار ، " الاستثمار الاجنبي المباشر فى ظل المناخ الاستثمارى الجديد للاقتصاد المصرى"، كلية التجارة-جامعة الأزهر، متاح على موقع الانترنت :

cpsfiles.imamu.edu.sa/.../الاجنبى%20%الاستثمار.doc?...

١٩) هالة بو عون، (تحليل وتقييم مناخ الاستثمار الاجنبى المباشر -دراسة حالة الجزائر وتونس -خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢)- رسالة ماجستير - جامعة ام البواقي - الجزائر ٢٠١٣ .

٢٠) ولاء مجدي رزق : تأثير بيئة الأعمال على جذب الاستثمار المحلي والأجنبي في مصر ، دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه ، ٢٠١٩ .

المراجع الأجنبية :

- 1) World Development Report 2005—The investment climate, growth, and poverty -WB- P22
- 2) Jean – Jackues Hallaert – “Trade for Growth and poverty Reduction: How Aid for trade can help – IMF – 2011 – P.77

تقارير ومواقع الانترنت :

١) البنك الدولي – تقرير ممارسة أنشطة الاعمال ٢٠٢٠ – مواصلة وتيرة الإصلاحات. للمزيد يرجى الاطلاع علي الموقع الاتي:

<https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2019/10/24/doing-business-2020-sustaining-the-pace-of-reforms>

(٢) الموقع الرسمي لموسسة هاريتاج <http://www.heritage.org/index/>

(٣) مؤشر الأندماج فى العولمة، متاح على : <http://globalization.kof.ethz.ch>.

(٤) موقع اليورو ميني عن المؤشر : www.euromoney.com

(٥) الموقع الرسمي لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال <https://albankaldawli.org/doing-business>

(٦) الموقع الرسمي لمؤشر التنافسية العالمية <https://www.weforum.org>